**ــ المحاضرة العاشرة ـ**

**- المشكلة الاقتصادية وعناصرها:**

في الأصل لا يمكن الحديث عن علم الاقتصاد بدون الغوص في البحث عن طبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها الإنسان , ففائدة هذا العلم وغيره من العلوم الاجتماعية تكمن في ما يقدمه من حلول و تصورات لمختلف المعوقات التي تعترض الأفراد في شتى مجالات حياتهم الاجتماعية . أو كما يقول عالم الاجتماع الفرنسي إيميل دوركايم حول علم الاجتماع " لا يستحق علم الاجتماع ساعة واحدة من العناء ما لم يحل مشكلات اجتماعية " عبد القدر لقجع، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر ملتقى وهران،2002 ). و مثل ذلك ينطبق على علم الاقتصاد باعتباره علما اجتماعيا يمثل الإنسان فيه العنصر الجوهري و الفاعل الاجتماعي الأساسي.

المشكلة الاقتصادية هي عدم القدرة على إشباع الحاجات والرغبات بسبب محدودية الموارد والامكانيات وندرة عوامل الإنتاج.

 نستخلص أن للمشكلة الاقتصادية ركنين أساسين هما :

* الندرة (القلة ) في الإمكانيات.
* زيادة الحاجات و تعددها.

الاحتياجات البشرية:

لكل إنسان حاجاته من السلع والخدمات. السلع كالغذاء واللباس والسكن، بينما الخدمات كالاتصال والنقل والثقافة والتعليم ...

تتحدد طبيعة هذه الحاجات حسب الغريزة البشرية ، ومن هذه الغرائز:

-الرغبة في التقليد والمحاكاة. مثلا: يرغب الإنسان في اشباع حاجاته من الأشياء التي يراها عند غيره من الناس والأمم المتقدمة. فالانسان يرغب في استعمال الطائرة للنقل بدلا من السيارات، وهذه التغيرات في الاحتياجات سببها التقدم العلمي، الذي هو وليد رغبة الانسان في الإبداع والاكتشاف والاختراع.

-هناك عوامل أخرى تدخل في تحديد الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات وهي:

-الدين: من ناحية الدين نجد أن المسلم لا يأكل لحم الخنزير، ولا يشرب الخمر، الهندوس لا يأكلون لحم البقر، وبالتالي الدين يمنعهم من طلب واستهلاك هذه المواد المحرمة وقس على ذلك اللباس، ووسائل الترفيه...

-الثقافة والتقاليد: الاختلافات بين الأفراد والمجتمعات في استهلاك بعض الأطعمة والألبسة ووسائل التسلية واللهو تحكمه العادات حتى بين المناطق داخل البلد الواحد ما بالك بين الدول والأقاليم.

-المناخ: يؤثر على نوعية الحاجات، حيث المناخ البارد يتطلب المسكن والملبس والمأكل المناسب له، وكذلك المناخ الحار، مثلا بعض الجهات من الوطن في الجزائر يفرض عليها المناخ نوع المسكن كسكان الصحراء، أو نوع من الأطعمة كالثمر في الصحراء والحوت عند سكان السواحل وهكذا.

لكن التقدم التقني والحضاري(العولمة) أستطاع أن يقرب بين البلدان والقارات، في نوعية أذواقهم وأطعمتهم، وقلل في الاختلافات بينهم. فأصبح سكان الدول الفقيرة والنامية لهم نفس وسائل النقل والألبسة والأطعمة الموجودة في الدول المتقدمة.

-السؤال الذي نطرحه: هل يستطيع الانسان أن يشبع جميع حاجياته من السلع والخدمات مهما تنوعت وتعددت، مثل ما يحصل مع الأوكسيجين في الهواء؟ فهل تكون هناك مشكلة اقتصادية في هذه الحالة؟

الجواب: إذا استطاع الآنسان أن يشبع جميع حاجياته فالمشكلة الاقتصادية ستنتهي حتما. وتصبح أي سلعة أو خدمة يطلبها الانسان حرة(أي بدون ثمن) مثل الأوكسجين المتوفر في الهواء في أي وقت. إذن السلع الحرة هي السلع التي ليس لديها أثمان.

-إذا لم تتمكن المجتمعات من إنتاج كل احتياجاتها من السلع والخدمات،فالجواب يكون أن عناصر الإنتاج من العمل(اليد العاملة)، الموارد الطبيعية(الأرض=خامات، أراضي زراعية، بحر...)، ورأس المال(التابث=الألات، وسائل الانتاج..)+(المتداول=النقود، والمواد المسعملة في الانتاج لمرة واحدة كالطاقة) هي نادرة ، بحيث لم يحدث أن توافرت لأي مجتمع هذه العناصر بصفة مطلقة تسمح له بانتاج كل ما يحتاجه، فالندرة إذن موجودة ، ولكن ليست مطلقة بل هي نسبية.

**ــ المحاضرة الحادية عشر ـ**

**-عناصر المشكلة الاقتصادية:**

-تحاول عناصر المشكلة الاقتصادية الإجابة عن الأسئلة التالية:

 ماذا ننتج، كيف ننتج، لمن ننتج؟

أ-ماذا ننتج؟

-تحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وترتيبها وفقا لأهميتها النسبية(أي التفضيل بين الرغبات العديدة التي يمكن تلبيتها في حدود الموارد المتاحة) وتسمى هذه العملية باسم سلم التفضيل الجماعي. بحيث أن ظروف الندرة النسبية هي التي تحتم الاختيار بين السلع والخدمات وترتيبها حسب أهميتها ومنافعها بالنسبة للأشخاص.

وهناك قاعدة تقول" إذا أراد شخص أن يحصل على كم أكبر من سلعة ما لابد أن يقلل من استهلاك سلعة أخرى" سواء تعلق الأمر بالسلع الاستهلاكية أو السلع الإنتاجية، أو الخدمات.

ب-كيف ننتج؟

-تنظيم الإنتاج: أي نتساءل عن الكيفية التي تتم بها عملية الإنتاج.

-من الذي يقوم بالانتاج، هل كل فرد ينتج ما يحتاجه؟

-لابد من الإشارة إلى فكرة تقسيم العمل التي ظهرت في المجتمع البدائي التي كانت مبنية على تقسيم العمل بين الجنسين أي بين الرجل والمرأة ، وتطورت إلى مجتمعنا الحالي أي المجتمع الصناعي المتطور، حيث أصبحت تقوم على أساس مبدأ التخصص. وكذلك حسب نوعية النشاط من زراعي وصناعي وخدماتي ...

-ضرورة معرفة الفن الانتاجي، أي الطريقة التي ننتج بها، حيث تسمح لنا بمعرفة حجم الضياع الاقتصادي the economic waste . الفن الإنتاجي يسمح لنا بالوصول إلى الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج والتوضيف الكامل لها دون تفريط او ضياع سواء كانت عناصر الإنتاج المادية كالآلات أو البشرية الموظفين والعمال وتوزيعها على أفضل الاستخدامات.

ج-لمن ننتج؟

-توزيع الإنتاج: يجب معرفة الطريقة المثلى لتوزيع الإنتاج على الأفراد بعدالة. وهناك ما يسمى بالتوزيع البسيط وهو توزيع الناتج المحقق على أفراد المجتمع لغاية الاستهلاك. وهناك التوزيع الاقتصادي المعقد، والذي نقصد به أن التوزيع يجب أن يتناسب مع حجم مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في الناتج القومي للبلد. بحيث لا يتساوى المساهمين فيه في الحصول على السلع والخدمات المنتجة.

بحيث أن عناصر الإنتاج هي العمل والأرض ورأس المال والتنظيم، ما هي العائدات التي يحصل عليها كل عنصر؟ إذا يحصل العمل على الأجر رأس المال على الفائدة، الأرض على الريع، التنظيم على الربح ومجموع هذه العائدات تساوي الناتج العام أو الدخل القومي.

د-النمو الاقتصادي:

 أي كيف نضمن الاستخدام الكامل للموارد المتاحة في المجتمع وكيف يمكن تطويرها والإضافة إليها.

يتعلق بضمان الاستمرار بحيث أن عدد السكان في تزايد مستمر ومطالبهم تتعدد وتتعقد، ولمواجهة هذه الرغبات ينبغي الاستغلال الأحسن وبصفة مستمرة للموارد النادرة.

حيث نتوقع دوما أن الموارد المتاحة سوف تنتهي وتصبح عاجزة عن العطاء، إذ لا بد من بناء استراتيجيات تسمح بالتنمية والنمو(أي صيانة وحين استغلال الموارد المتاحة وتنميتها ومحاولة المزيد من اكتشاف المصادر بأحسن الطرق.

**ــ المحاضرة الثانية عشر ـ**

**حل المشكلة الاقتصادية**

كيف حاولت النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة الإجابة عن الأسئلة السابقة، أي كيف تحل المشكلة الاقتصادية.

جميع الأنظمة سواء كانت إقطاعية، رأسمالية، اشتراكية، إسلامية تواجه المشكلة الاقتصادية.

والاختلاف بين هذه الأنظمة يرجع إلى الكيفية التي يجابه بها أي نظام المشكلة، أي الطريقة أو الأسلوب الذي يحل به المشكلة. سنقتصر على الأنظمة التالية:

-النظام الرأسمالي:

تحل المشكلة في هذا النظام عن طريق ما يعرف ب"جهاز الثمن"، بحيث يقوم على الدعائم التالية:

-تقلص دور الدولة: لأن أنصار الرأسمالية وعلى رأسهم الفيزيزقراطيون كانوا يطالبون بعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، لأنها حسبهم تعوق النشاط بين الأفراد، وحصروا دورها في توفير العدالة والأمن ، بينما النشاط الاقتصادي يترك للأفراد بحرية كاملة.

-مبدأ الحرية: كل فرد حر في اختيار ما يقوم به وطريقة انجاز نشاطاته. فهو حر في الملكية، حر في التعاقد والعمل، حر في إنشاء المشروعات الخاصة مهما كان حجمها وشكلها ومجال نشاطها. مستندين في ذلك على المقولة المشهورة "دعه يعمل دعه يمر".

-الدافع الفردي: يهدف هذا النظام إلى تحقيق مصلحة الفرد ، وبذلك تتحقق مصلحة الجماعة، بحيث يرة آدم سميت أن هناك يد خفية تدفع كل فرد نحو تحقيق مصلحته. فالمستهلك يرغب في الحصول على أقصى إشباع ممكن، والمنتج يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن. وتتحقق الحاجات الفردية عن طريق : تقسيم العمل والتخصص، وميكانيكية السعر(تفاعل العرض والطلب)

-المنافسة الحر: من خلالها وبناء على ميكانيزمات جهاز الثمن الذي هو عبارة عن تفاعل قوى السوق أي (تفاعل العرض والطلب) تتحد أثمان السلع والخدمات.

-النظام الاشتراكي:

يتم حل المشكلة الاقتصادية عن طريق "جهاز التخطيط"، حيث:

- يقوم هذا النظام على أساس الملكية العامة لوسائل الانتاج.

-تقوم الدولة بتوجيه الموارد الاقتصادية وتعبئتها نحو الاستخدامات المختلفة، وتقوم بتنميتها,

-يقوم جهاز التخطيط بوضع استراتيجيات مسبقة واقتراح سياسات تنموية عن طريق قرارات مركزية.

-يقوم هذا الجهاز بتحديد نوع السلع والخدمات لاشباع رغبات المستهلكين، وينظم عملية الإنتاج بتخصيص الموارد على الاستخدامات.

-يقوم الجهاز بتحديد شبكة الأجور والمكافآت الخاصة بالعاملين.

-يقوم برسم الخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي للمجتمع.

-يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، بمعنى عدالة توزيع الدخول والثروات على أفراد الممجتمع.

-ونحكم على نجاح أو فشل جهاز التخطيط من خلال النتائج التي يحققها .

النظام الإسلامي:

يستمد هذا النظام مبادئه من أحكام القرآن الكريم والسنوية النبوية الشريفة. يقوم هذا النظام على المعاملات الاقتصادية الشرعية بعيدا عن المعاملات الربوية ، يحرم التبذير والرشوة والغش والاتكالية، يشجع الحرية الاقتصادية في حدود الشرع، ويقيم جهد الأفراد العاملين بعدالة ، ويراعي أيضا حاجات الضعفاء من أفراد المجتمع.

لم يتفق علماء الشريعة على بعض القضايا الاقتصادية، مثلما اتفق على تحريم الربا، ووجوب الزكاة، وهذا امتثالا للنص الديني، القرآن والسنة الشريفة.

فيما يتعلق بالمشكلة الاقتصادية هناك أربعة أراء رئيسية هي:

أ-الرأي الأول: عدم اعتبار الندرة أساس المشكلة الاقتصادية، لأن الندرة تعني أن الموارد الاقتصادية غير كافية لإشباع الحاجات الاقتصادية، وهذا الأمر مخالف للعقيدة الاسلامية، لأن الله سبحانه وتعالى تكفل بالرزق. لقوله تعالى" وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها" هود-40، وهناك من الآيات التي تبطل مشكل الندرة مثل:"والأرض ممدناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون"الحجر19-21.

وبناءا على هذا الأصل في الاقتصاد، هو الوفرة، والسبب في المشكلة الاقتصادية هو الانسان نفسه بسلوكه السلبي، وعدم استغلاله للموارد الطبيعية. امتتالا لقوله تعالى" وإن تعدو نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار" ابراهيم-32

أو بظلم أخيه الإنسان لسوء التوزيع ، حيث تصبح المشكلة في الغني غير المرشد، والفقير غير المعالج، وسوء الاستهلاك.

ب-الرأي الثاني: الاعتراف بوجود الندرة النسبية لكن هذا لا يعني الإقرار بعدم كفاية الموارد، فقد تكفي وقد لا تكفي، لكنها محدودة، فالحصول على الموارد يتطلب العمل(الجهد). الدنيا دار الندرة والجنة دار الوفرة. لأن الدنيا محل تصارع وازدحام، وهي مجال اختبار وابتلاء. والحكمة الإلهية من هذه الندرة في الدنيا لحث الإنسان على السعي وتعمير الأرض

ولتأكيد هذه الندرة يقول تعالى" ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير" الشورى-37.

وكذلك" ولنبلوكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين" البقرة-155.

فلو كانت الخيرات متوفرة ومتاحة للجميع، سيفقد النشاط الاقتصادي قيمته، ولكن بوجود الندرة يحتاج الناس إلى بعضهم البعض ويسعون في الأرض.

ج-الرأي الثالث: يرى أن توزيع الثروة(الناتج القومي) هو سبب المشكلة الاقتصادية في جميع الأنظمة التي فشلت في تحقيق العدالة في هذ الشأن.

د-الرأي الرابع: يرى أنه يجب التفرقة بين الحاجات الأساسية والحاجات الكمالية، فالندرة غير متحققة في الأول، بينما متوقعة على الثانية.

-إن عوامل المشكلة الاقتصادية تتحدد في ثلاث عوامل هي:

-تقصير الإنسان في استغلال الموارد بسبب التخلف في الوسائل.

-كسل الإنسان وعجزه.

-ظلم الإنسان وتعديه على الآخرين وقلة الرحمة والتعاون.

**المراجع**

**- محمد بشير علية , القاموس الاقتصادي , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , بيروت ط1. 1985.**

**- دويدار محمد, مبادئ الاقتصاد السياسي, الشركة الوطنية للنشر والتوزيع, الجزائر,1981.**

**-ماركس كارل, رأس المال-نقد الاقتصاد السياسي,ج1,ترجمة محمد عيساني, مكتبة المعارف,بيروت1982.**

**-جوزيف لاجوجي , المذاهب الاقتصادية , ترجمة ممدوح حقي , منشورات عويدات , بيروت , باريس , ط2 .1984.**

**-فتح الله ولعلو , الاقتصاد السياسي,مدخل للدراسات الاقتصادية , دار النشر المغربية , الدر البيضاء .د/ت.**

**- أحمد هني , كنز , النظرية العامة في الاقتصاد , ترجمة نهاد رضا , موفم للنشر وحدة الرغاية , الجزائر 1991.**

**-عبد العاطي السيد , محمد أحمد بيومي , علم الاجتماع الاقتصادي , دار المعرفة الجامعية .الأسكندرية .**

**-عبد الله محمد عبد المومن, علم الاجتماع الاقتصادي –النشأة و التطور . دار المعرفة الجامعية .الأسكندرية .**

**-حسين عبد الحميد أحمد رشوان .الاقتصاد و المجتمع .المكتب الجامعي الحديث.الأسكندرية 2002.**

**-محمود الخالدي، مفهوم الاقتصاد في الإسلام، مكتبة الرسالة الجديدة، شركة الشهاب، الجزائر،1988.**

**-محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الأسكندرية، 1985.**

**-عمرو محي الدين، عبد الرحمن يسرى أحمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1974.**

**-كامل بكري، أحمد مندور، علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الأسكندرية، 1989.**